صندوق النقد الدولي

العراق وصندوق النقد الدولي*

بيان صحفي: لاغارد توافق على برنامج للعراق يتابعه خبراء الصندوق

12 يناير 2016

الوثائق المتعلقة بنوايا السياسات القُطرية*

الإشعارات بالبريد الإلكتروني

الاشتراك* أو تعديل البيانات*

* بالإنجليزية

العراق: خطاب النوايا، ومذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، ومذكرة التفاهم الفنية

22 ديسمبر 2015

البند التالي يتضمن خطاب نوايا ومذكرة تفاهم بشأن السياسات الاقتصادية والمالية صادرين عن حكومة العراق. وقد تم الاتفاق مع العراق على نشر هذه الوثيقة في موقع الصندوق الإلكتروني كخدمة لمستخدمي الموقع. وتصف هذه المذكرة السياسات التي يقوم العراق بتنفيذها في إطار برنامج يتابعه خبراء الصندوق. وبرامج البلدان الأعضاء التي يتابعها خبراء صندوق النقد الدولي هي أداة مرنة وغير رسمية لإقامة حوار بين خبراء الصندوق والعضو المعني حول سياساته الاقتصادية. ولا يحصل هذا النوع من البرامج على دعم من موارد الصندوق المالية، كما أنه لا يخضع لموافقة مجلسه التنفيذي.

خطاب النوايا

بغداد، في٢٢ كانون أول/ ديسمبر 22 2015

السيدة كريستين لاغارد
مدير عام صندوق النقد الدولي
700، الشارع التاسع عشر، نيويورك
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431،
الولايات المتحدة الأمريكية

السيدة لاغارد،

1) لقد وضعت الهجماتُ الإرهابيةُ، التي شنّتها ما تُسمّى "بالدولة الإسلامية في العراق والشام ("داعش")" العراقَ في خطر كبير. وقد حقّقت القوات الأمنية العراقية تقدّماً جديراً بالملاحظة في قتالها الإرهابيين، بمساعدة من شركائنا الدوليين. وفي حقيقة الأمر، فإنّ تلك القوات العراقية الأمنية قد استعادت جزءاً كبيراً من المناطق التي احتلتها "داعش"، بعد غزوها تلك المناطق. غَيْرَ أنّ الحربَ لا يُتوقّع أن تضع أوزارها قريباً، لا بل إنها سوف تستمرُّ في التأثير على أرواح وحياة العراقيين، وعلى الاقتصاد الوطني على حدٍّ سواء.

2) لقد نتج عن تلك الهجمات الإرهابية إزهاق أرواح الآلاف من الناس، وتسبّبت في حدوث أزَمة إنسانية كبيرة. فقد نزح ما يزيد عن 4 ملايين نسمة من ديارهم في المناطق الشمالية من العراق، منذ حزيران / يونيو 2014، فضلاً عن وجود 250 ألف لاجئ سوري، ما زال العراق يوفّرُ المأوى لهم منذ اندلاع الحرب الأهلية في سوريا المجاورة للعراق. ونصف نازحي الداخل من الأطفال، الذين أُجبروا على العيش في ظروف صعبة، وعلى مواجهة مخاطر صحية خطرة. كذلك فقد أخذت أزمة اللاجئين تضع ضغطاً كبيراً على نظام البنية التحتية العراقي، وعلى الخدمات العامة العراقية. وعلاوة على ذلك، فقد دمّرت الحرب الموجودات العامّة والخاصّة، والبنية التحتية، وهي تأخذ في إعاقة النّشاط الاقتصادي، بصورة خطِرة، في القطاع غير النّفطي، فضلاً عن أنّها عملت على تقويض التجارة الداخلية والتجارة الخارجية كلتيهما.

3) وبينما توسّع نطاق التّهديد الإرهابي من جانب "داعش"، انخفضت أسعار النفط بنسبة 50 في المئة في بحر بضعة أشهر، الأمر الذي تسبّب في حدوث صدمة خارجية ضخمة لميزان مدفوعات العراق وإيرادات موازنته السنوية، والتي تعتمد كلها، بصورة سائدة، على المقبوضات من صادرات النفط. وقد تسبّبت الصّدمة في حدوث تراجع قوي في رصيد الحساب الجاري العراقي، وجفّفت احتياطيات العراق الدولية من العملات الأجنبية والنّقد الأجنبي، وعزّزت العجز في موازنة الحكومة العراقية.

4) واستناداً إلى واقع هذه الخلفية، فإنّ الحكومة العراقية تلتزم بتنفيذ السّياسات الاقتصادية والمالية الموصوفة في مذكرة السّياسات الاقتصادية والمالية (MEFP) المرفقة مع هذا الخطاب، كجزء من "برنامج يتابعه خبراء الصندوق SPM"، وذلك لكي يُظهرَ العراقُ أداءً جيّداً، بطريقة عملية، ثم ينتقل إلى اتفاق تمويليّ ممكن من صندوق النقد الدولي في أسرع وقت ممكن. وتَصفُ مذكّرةُ السياسات الاقتصادية والمالية التّصحيح الكبير لأوضاع المالية العامة، الذي نفّذته الحكومة العراقية في عام 2015، والذي تُخطِّط للاستمرار في تنفيذه في عام 2016. كذلك تصف مذكّرة السياسات الاقتصادية والمالية أيضاً الإصلاحات في

سياسة النقد الأجنبي، والإدارة المالية العامة، والرقابة المصرفية، التي تلتزم الحكومة العراقية بتنفيذها خلال الفترة المتبقية من عام 2015، وفي عام 2016.

5) تعتقد الحكومة العراقية بأنّ التدابير والسياسات المعروضة في مذكّرة السياسات الاقتصادية والمالية، المرفقة مع هذا الخطاب، ملائمة لبلوغ أهداف هذا البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق، وسوف تَتَّخذُ الحكومة العراقية أيّ خطوات إضافية لاحقة ربما تقتضيها الضرورة لتحقيق تلك الأهداف. كذلك سوف تتشاور الحكومة العراقية مع صندوق النقد الدولي بشأن إقرار أيّ تدابير من هذا النوع، قبل إجرء أي إعادة نظر في السياسات الموصوفة في مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية، المرفقة مع هذا الخطاب.

6) سوف تُزوِّد الحكومة العراقية خبراء صندوق النقد الدولي بأيّ معلومات ذات صلة، تمّت الإشارةُ إليها في "مذكرة التفاهم الفنية (TMU)، المرفقة مع هذا الخطاب، بشأن ما يُحرَز من تقدّم تحت هذا البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق.

7) تعتزمُ الحكومةُ العراقية نشرَ محتوى تقرير خبراء صندوق النقد الدولي على الملأ، وتشمل عمليةُ النشر أيضاً "خطابَ النوايا" هذا، ومذكّرةَ السياسات الاقتصادية والمالية، ومذكّرة التفاهم الفنية، المرفقتين مع هذا الخطاب، والملحق المعلوماتي لتقرير خبراء صندوق النقد الدولي. وبناءً على ذلك، فإنّ الحكومة العراقية تُفوِّضُ صندوق النقد الدولي بنشر هذه الوثائق على موقع الصندوق الإلكتروني على شبكة الإنترنت، فور موافقة الحكومة العراقية على "البرنامج الذي يُتابعه خبراء الصندوق".

مع الإخلاص،

/التوقيع/	/التوقيع/
هوشيار محمود زيباري	**علي مُحسِن إسماعيل العلاق**
وزير المالية، جمهورية العراق	**محافظ البنك المركزي العراقي وكالةً**

المرفقات:

1) *مذكّرة السياسات الاقتصادية والمالية*
2) *مذكرة التّفاهم الفنية*

المُرفَق –1:
مُذكِّرةُ السّياسات الاقتصادية والمالية

1) تُحدِّدُ مُذكّرةُ السّياسات الاقتصادية والمالية (MEFP) هذه، المُستجدّاتِ الاقتصادية الأخيرة، والآفاقَ، والسِّياسات الاقتصادية والمالية في عامي 2015 و 2016، فيما يختصُّ ببرنامج العراق الذي يتُابعه خُبراء صندوق النقد الدولي "SMP" (الصندوق "IMF")، المُتفق عليه مع الصندوق.

الخلفية المعلوماتية والمستجدات الاقتصادية الأخيرة

أ) الخلفية المعلوماتية:

2) لقد وضعت الهجماتُ الإرهابيةُ، التي شنّتها ما تُسمّى "بالدولة الإسلامية في العراق والشام ("داعش")" العراقَ في خطر كبير. وقد حقّقت القوات الأمنية العراقية تقدّماً جديراً بالملاحظة في قتالها الإرهابيين، بمساعدة من شركائنا الدوليين. وفي حقيقة الأمر، فإنّ تلك القوات العراقية الأمنية قد استعادت جزءاً كبيراً من المناطق التي احتلها "داعش"، بعد غزوه تلك المناطق. غَيْرَ أنّ الحربَ لا يُتوقّع لها أن تضع أوزارها قريباً، لا بل إنها سوف تستمرُّ في التأثير على أرواح وحياة العراقيين، وعلى الاقتصاد الوطني على حدٍّ سواء.

3) وقد عملت الهجمات التي شنها "داعش" على زيادة عدد النازحين داخل العراق، والذين يُقدّر عددهم بحوالي (4) ملايين شخص، في نهاية حزيران / يونيو 2015. وما يقربُ من 10 ملايين (أو ثلث سكان العراق تقريباً) يعتبرون بحاجة إلى المساعدات الإنسانية. كذلك يُعتَبرُ العراقُ، مع وجود 250.000 لاجئ سوري يقيمون داخله، رابع أكبر بلد مستضيف للّاجئين في المنطقة، بالنسبة إلى الأشخاص الهاربين من سوريا. ويُقيم اللاجؤون، الذين تُشكّلُ النّساء والأطفال نسبة 60 في المئة منهم، في شمالي العراق على الأغلب؛ ومن المناطق التي يقيمون فيها إقليم كردستان، حيثُ مُنِحوا في تلك المنطقة وضع السّكان "المُقيمين"، الذي يشمل منحهم الحقّ في مزاولة العمل. ويُضيف هذا التّدفّق من اللاجئين أعباءً إلى الوضع الإنساني الداخلي الصعب الذي تواجهه الحكومة العراقية.

4) ردّاً على التظاهرات المتصاعدة في مختلف أنحاء البلاد والتي انطلقت بسب إنقطاع التيّار الكهربائي المتكرر والواسع النطاق، اقترح رئيس الوزراء سلسلة من الإصلاحات الإدارية المهمّة في شهر آب/أغسطس. وافق البرلمان على عدد من هذه التدابير بما فيها خفض عدد أعضاء مجلس الوزراء من 33 عضواً إلى 22، إلغاء ثلاثة مناصب لموقع نائب رئيس الجمهورية، وثلاثة مناصب لموقع نائب رئيس الوزراء، معالجة التهرّب الضريبي، تطبيق الإجراءات الجمركية على النقاط الحدودية بما فيها إقليم كردستان، تقليص موازنات الأمن، وخفض السقوف التقاعدية ورواتب المسؤولين.

ب) التطورات الاقتصادية الأخيرة

5) *إنتاج النفط*، في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان يحافظ على مساره الجيد: للأشهر الـ 11 الأولى من عام 2015 ارتفع هذا الإنتاج بنسبة *14* بالمائة مقارنة بالعام الماضي كما ارتفعت

الصادرات النفطية بنسبة *23* بالمائة. وتنامت صادرات نفط الشمال وفقاً لإتفاقية تقاسم الإيرادات النفطية بين الحكومة العراقية وحكومة إقليم كردستان حتى شهر حزيران/يونيو عندما بادرت حكومة إقليم كردستان إلى إجراء تخفيض حاد في كمية النفط التي اعتادت على تزويدها لشركة تسويق النفط التابعة للدولة بينما زادت كميّات مبيعات النفط المستقلة لسداد ديْن شركات النفط الذي تحقق في العام 2014 عندما تعثّرت إتفاقية النفط والموازنة مع بغداد.

6) *انخفض النشاط غير النفطي في مناطق البلد غير المحتلّة من قبل* داعش بنسبة 8 بالمائة على أساس التغيير المقارن من سنة إلى أخرى خلال الفصل الأول من العام 2015. ليس لدى الحكومة أية معلومات عن النشاط الإقتصادي في المناطق التي تسيطر عليها داعش.

7) في نهاية تشرين الأول/أكتوبر 2015، كان *التضخّم* في سعر المستهلك وفقاً للتغيير المقارن من سنة إلى أخرى (مؤشر أسعار المستهلك) منخفضاً إذ وقف عند حاجز *1.6* بالمائة، غير أنه من المحتمل أن يكون هذا الرقم المقدّر منخفضاً عن حجمه الحقيقي لأن مؤشر أسعار المستهلك يستثني المناطق التي تقع تحت سيطرة داعش.

8) بقي إجمالي السيولة على مستواه في نهاية حزيران مقارنة بالعام السابق، كما شهدت أموال *الاحتياطي* انكماشا بنسبة تصل إلى 13 بالمائة في نهاية شهر أيلول ما يعني احتمالية أن يعكس هذا التراجع انخفاض الإنفاق الحكومي وضعف النشاط الاقتصادي غير النفطي.

9) وقف إجمالي *إحتياطيات القطع الأجنبي* لدى البنك المركزي العراقي عند 59 مليار دولار في نهاية تشرين الأول/أكتوبر مقارنة بـ 67 مليار دولار كما في نهاية 2014.

10) في إطار الإستعداد لإصدار السندات الدولية *اليوروبوند* للمساعدة في تمويل العجز الكبير في المالية العامة، صنّفت مؤسسة فيتش الدولية للتصنيف الإئتماني العراق بدرجة (*B–*) بالنسبة للتصنيف السيادي. في ضوء ظروف السوق المناوئة، قررت الحكومة تأجيل إصدار السندات الدولية اليوروبوند بقيمة 2 مليار دولار والذي كان مقرراً في العام 2015 حتى العام 2016 (26).

11) فقد مؤشر *بورصة الأوراق المالية* العراقية حوالي 16 بالمائة في الفترة بين حزيران/يونيو و أيلول/سبتمبر.

12) انحسر *الفرق بين السعر الرسمي وسعر الصرف الموازي لسوق الصرف الأجنبي* إلى حوالي 2 نقطة بالمائة منذ آب/أغسطس مقارنة بالرقم المرتفع الذي شهده شهر حزيران/يونيو وهو 16 نقطة بالمائة، وذلك نتيجة إلغاء متطلب إثبات دفع الرسوم الجمركية وضريبة الدخل قبل شراء العملة الأجنبية.

13) خلال الأشهر الثمانية الماضية من السنة، *ضُغطت النفقات العامة بسبب قيود التمويل المشددة.* وصل إيراد النفط إلى 39 تريليون دينار عراقي، ووصل الإيراد غير النفطي إلى 5 تريليون دينار عراقي، ووصل إجمالي الإنفاق إلى 54 تريليون دينار عراقي، منها 41 تريليون دينار عراقي للنفقات الجارية و13 تريليون دينار عراقي للإنفاق الإستثماري. وصل إجمالي الإنفاق إلى حوالي 23 تريليون دينار عراقي وهو أقلّ من المسار المفترض في الموازنة. تم تمويل العجز الناتج بقيمة 11 تريليون دينار عراقي، أو 5 بالمائة من إجمالي الناتج المحلّي في معظمه من خلال إصدار أذونات الخزينة التي اكتتب بها مصرفا الرشيد والرافدين المملوكان للدولة علماً أن 4 تريليون من هذا المبلغ قد أُعيد تمويلها من خلال نافذة خصم لدى البنك المركزي العراقي. كما تم تمويل العجز من خلال مراكمة المتأخرات المحلية المقدّرة بـ 5 تريليون دينار عراقي في نهاية نيسان/أبريل 2015. سددت الحكومة جميع المتأخرات في ذمّتها إلى شركات النفط العالمية بقيمة *3.5* مليار دولار. وتم تمويل العجز أيضاً من خلال قرض بقيمة 1.2 مليار دولار من قبل صندوق النقد الدولي بموجب أداة التمويل السريع التي وافق عليها المجلس التنفيذي للصندوق في 29 تموز/يوليو 2015.

السياسات الإقتصادية والمالية لنهاية 2015 و2016

14) لقد ساءت التوقعات الخارجية منذ آخر جولة مشاورات تقييمية للمادة الرابعة (أيار/مايو – حزيران/يونيو)[1] والسبب الرئيسي هو الضعف المتفاقم في أسعار النفط العالمية. من المتوقع أن يشهد النشاط الإقتصادي غير النفطي إنكماشاً ويتراجع بنسبة 8 بالمائة في العام 2015 بسبب انخفاض الإنفاق الرأسمالي على خلفية تراجع الإيراد النفطي، وذلك بعد أن شهد انكماشاً قارب الـ 9 بالمائة في العام 2014. مع ذلك، ينبغي لإجمالي الناتج المحلي الحقيقي أن ينمو بنسبة 1.5 بالمائة بفضل الزيادة في إنتاج النفط بنسبة 10 بالمائة. في العام 2016، يتوقع أن يرتفع النمو في الناتج المحلّي الإجمالي الحقيقي إلى ما نسبته 10.6 بالمائة بفضل الزيادة المتوقعة في إنتاج النفط نسبة 20 بالمائة على الرغم من بقاء الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ثابتاً على ما هو عليه.

15) يتوقع أن يؤدّي إنخفاض أسعار النفط منذ منتصف العام 2014 إلى تحول ميزان الحساب الجاري من فائض 1 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في العام 2014 إلى عجز 7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2015 و 6 بالمائة من الناتج المحلّي الإجمالي في العام 2016 . سوف يصل إجمالي العجز في ميزان المدفوعات إلى 14 مليار دولار في العام 2015 و11 مليار دولار في العام 2016 والذي سوف يموّل في جزء كبير منه من خلال سحب مبالغ كبيرة من الإحتياطيات الرسمية للعملة الأجنبية. قد ينخفض إجمالي الإحتياطي الرسمي من العملة الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي من 67 مليار دولار (13 شهراً من واردات السلع والخدمات) في العام 2014 إلى 51 مليار دولار (9 أشهر) في العام 2015، و43 مليار دولار (7 أشهر) في

[1] أنظر تقرير البلدان رقم 235/15. العراق: 2015 مشاورات المادة الرابعة وطلب الشراء بموجب أداة التمويل السريع.

العام 2016. يتوقع أن تعاود الإحتياطيات إرتفاعها في العام 2017 فصاعداً بسبب إرتفاع إيرادات النفط: من المتوقع لها أن ترتفع تدريجياً من 48 مليار دولار (7 أشهر) في العام 2017 إلى 88 مليار دولار (10 أشهر) في العام 2020.

16) إن انخفاض أسعار النفط يتسبب أيضاً في إحداث تدهور كبير في موقف المالية العامة، حيث يرتفع عجز الموازنة من 6 في المائة من إجمالي الناتج المحلي عام 2014 إلى 15 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015 وإلى 10 في المائة من الناتج في عام 2016 (شريطة اعتماد الإجراءات المذكورة في الأسفل)، كما يرتفع إجمالي الدين العام من 39 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2014 إلى 62 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2015 وإلى 66 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2016 نتيجةً للارتفاع الكبير في الاقتراض الداخلي بشكل أساسي وذلك لتمويل العجز.

17) من المتوقع أن تتحسن التوقعات على المدى المتوسط، وذلك نتيجة للتوسع الإضافي في إنتاج النفط، ولتحسن أسعار النفط إلى حد ما، وكنتيجة لتنفيذ الإصلاحات الهيكلية، وبعد إحراز تقدم في استعادة الأراضي التي تسيطر عليها داعش.

ت) سياسة اسعار صرف العملات الأجنبية

18) ستعمل الحكومة على الإبقاء على نظام الربط مع الدولار الأمريكي، والذي يوفر دعامةً اسميةً رئيسيةً في بيئة غير مستقرة إلى حد كبير، حيث ضَعُفَت قدرة السياسات بسبب النزاع مع داعش.

19) ستعمل الحكومة على إزالة بقية التقييدات على الصرف وممارسات تعدد أسعار الصرف بشكل تدريجي، وذلك بهدف التخلص من الاختلالات المرتبطة بسعر الصرف. وستؤدي الخطى باتجاه قبول الالتزامات المنصوص عليها في المادة الثامنة من اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي إلى إرسال رسالة إيجابية إلى مجتمع المستثمرين مفادها أن العراق ملتزم بنظام صرف خالٍ من أية تقييدات ومن ممارسات تعدد أسعار الصرف بالنسبة للتعاملات العالمية، مما يساعد في خلق مناخ مناسب للأعمال. وكخطوةٍ أولى، ستقوم الحكومة بتعديل قانون الاستثمار في نهاية شهر شباط/فبراير 2016، أو ستقوم بإصدار التعليمات التي توضح كيفية التطبيق، لإزالة التقييدات على تحويلات عوائد الاستثمارات والتي تؤدي إلى نشوء تقييد على سعر الصرف، وذلك بناءً على توصيات إحدى بعثات المساعدات الفنية التي قام بها الصندوق مؤخراً.

20) ستقوم الحكومة بتنفيذ الإصلاحات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والذي من شأنه أن يعمل على تحسين إدماج النظام المالي المحلي في الاقتصاد العالمي وعلى تقليل كلفة المعاملات، كما أنه سيحسن الحوكمة ويخفض من حجم القطاع غير الرسمي. وكخطوة أولى، ستعمل الحكومة على إصدار ومن ثم تبني نظام لإنشاء آلية للالتزام بالقرارات الصادرة عن مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة والمرتبطة بتمويل الإرهاب والتوصية رقم 6 الصادرة عن فرقة العمل المالي حول غسل الأموال، وذلك بحلول نهاية شهر شباط من عام 2016.

ث) سياسة المالية العامة

21) للمحافظة على استقرار الاقتصاد الكلي، تلتزم الحكومة بإجراء تصحيح كبير في المالية العامة وذلك لكي يتناسب الإنفاق مع الموارد المتاحة في عامي 2015 و2016. ويتطلب هذا الأمر (1) إجراء تخفيض كبير في الميزان

الأولي غير النفطي[2] (الأهداف الكمية ، الجدول 1)، أي حوالي 12 في المائة من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي (24 تريليون دينار عراقي، أو 20 مليار دولار) – وذلك خلال 2013–16[3]، والمتوقع أن يتم الانتهاء من الجزء الأكبر منه بحلول نهاية 2015، و (2) زيادة كبيرة في التمويل المحلي بشكل أساسي إضافة الى التمويل الخارجي على المدى القصير بشكل يتماشى مع استمرارية القدرة على تحمل الدين على المدى المتوسط. وللتقليل من اثر التصحيح المالي على السكان واللاجئين، ستقوم الحكومة بحماية النفقات الاجتماعية، أي الإنفاق على الصحة والتعليم والتحويلات التي تدعم شبكة الحماية الاجتماعية والنازحين واللاجئين (الأهداف الكمية ، الجدول 1 و3).

برنامج المالية العامة لسنة 2015

22) تلتزم الحكومة في سنة 2015 باحتواء رصيد العجز غير الأولي الى حد لا يتجاوز 69 تريليون دينار عراقي (52 بالمائة من اجمالي الناتج المحلي غير النفطي) مقارنة ب84 تريليون دينار عراقي (60 بالمائة من اجمالي الناتج المحلي غير النفطي) في 2014. وسيتم تحقيق هذا من خلال تنفيذ الإجراءات التالية:

- تحصيل 6.5 تريليون دينار عراقي (4.9 بالمائة من اجمالي الناتج المحلي غير النفطي) على الأقل من الايراد غير النفطي مقارنة ب 5.9 تريليون دينار عراقي (4.2 بالمائة من اجمالي الناتج المحلي غير النفطي) في 2014.
- احتواء الإنفاق الأولي غير النفطي بمبلغ 75 تريليون دينار عراقي (57 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي) مقارنة بمبلغ 90 تريليون (64 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي) في 2014؛ وسيتم تحمل هذا الإنخفاض في معظمه، من خلال تخفيض الإنفاق الإستثماري غير النفطي (بمبلغ 15 تريليون دينار عراقي، أو 10 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي)، السلع والخدمات (بمبلغ 3.7 تريليون دينار عراقي، أو 2.4 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي) والتحويلات (بمبلغ 1.3 تريليون، أو 0.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي)، مما يفسح المجال لأجور أعلى لقوى الأمن التي تحارب داعش ولمعاشات تقاعدية أعلى. وتم تحقيق الإنخفاض في الإنفاق الإستثماري غير النفطي من خلال إلغاء المشاريع التي ليست ذات أولوية وتأجيل غيرها للسنوات التالية.

23) من أجل تمويل العجز الأولي غير النفطي، والإنفاق الإستثماري في النفط وخدمة الدين، يمكن للحكومة اللجوء الى إيرادات النفط (55 تريليون دينار عراقي)، والتمويل المحلي (33 تريليون دينار عراقي) والتمويل الخارجي (2 تريليون

---

[2] يُعرّف ميزان المالية العامة الأولي غير النفطي بأنه الفرق بين الايراد غير النفطي والإنفاق الأولي غير النفطي، أي باستثناء دفعة الفائدة. انظر مذكرة التفاهم الفنية، الفقرة 7.

[3] 2013 هي السنة المناسبة لقياس ضبط أوضاع المالية العامة، حيث أنها السنة الأخيرة التي شملت بها الجداول المالية للحكومة الفدرالية الايرادات من والتحويل إلى إقليم كردستان بشكل كامل، 2014 تشمل فقط شهران من إيرادات ونفقات الإقليم، و2015 تشمل 6 أشهر فقط بسبب عدم الاتفاق بين الحكومة المركزية والإقليم حول اتفاق تقاسم العائدات النفطية. إن موازنة 2016، تدرج بشكل تام الإيرادات النفطية من صادرات إقليم كردستان، والتحويلات من الحكومة المركزية إلى الإقليم.

دينار عراقي). وسيتم تغطية التمويل المحلي من خلال إصدار حوالات خزينة، منها ما سيتم إعادة تمويله من خلال المصارف التجارية في نافذة الخصم لدى البنك المركزي بما يصل الى 15 ترليون دينار عراقي. وسيتم تغطية التمويل الخارجي بالقرض من صندوق النقد الدولي بموجب أداة التمويل السريع (1.2 مليار دولار أمريكي، 13)، وقرض سياسة التنمية من البنك الدولي (1.2 مليار دولار) ليتم صرفه في كانون ثاني 2015 وقروض المشاريع من البنك الدولي (35 مليون دولار)، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (JICA، 307 مليون دولار)، وإيطاليا (40 مليون دولار).

24) من أجل التخفيف من القيود المفروضة على النقد في 2015–16، وافقت حكومة الكويت على تأجيل دفع الرصيد من تعويضات الحرب (4.6 مليار دينار عراقي، أو 4 بالمائة من الناتج المجلي الإجمالي غير النفطي) من الحكومة العراقية حتى 2017.

برنامج المالية العامة في 2016

25) في 18 أكتوبر/تشرين أول، وافقت الحكومة على مسودة الموازنة لعام 2016 بعجز أولي غير نفطي بلغ 78 ترليون دينار عراقي (57 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي) بمبلغ كبير من التمويل الأجنبي. وفي ضوء تردي أوضاع السوق (الفقرة 10)، قررت الحكومة خفض توقعات التمويل الأجنبي وقدمت للبرلمان في الثاني من كانون الأول 2015، تعديلات على مسودة الموازنة لعام 2016 تستهدف عجزا أوليا غير نفطي في المالية العامة لحد 77 ترليون دينار عراقي (56 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي؛ إجراء مسبق لموافقة الادارة، الجدول 2) بتمويل موجه نحو مصادر محلية. وسيتم تحقيق ذلك من خلال تنفيذ الإجراءات التالية:

- جمع ما لا يقل عن 8.8 ترليون دينار عراقي (6.5 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي) في شكل إيراد غير نفطي، ويضم 1 تريليون دينار عراقي من زيادة في ضرائب الأجور؛ و
- تحديد الإنفاق الأولي غير النفطي بمبلغ 86 ترليون دينار عراقي (63 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي). وسيتم مرة أخرى تحقيق هذا التشديد في الإنفاق الأولي غير النفطي في معظمه على مستوى أعلى بقليل من المستوى المتدني المبرمج في 2015، من خلال تأجيل مشاريع الإستثمار غير النفطي ذات الأولوية الأقل، للسنوات اللاحقة.

26) من أجل تمويل العجز الأولي غير النفطي في المالية العامة، والإنفاق الإستثماري النفطي وخدمة الدين، ستلجأ الحكومة الى إيرادات النفط (73 ترليون دينار عراقي)، والتمويل المحلي (20 ترليون دينار عراقي) والتمويل الخارجي (4 ترليون دينار عراقي). وسيتم تغطية التمويل المحلي عن طريق إصدار حوالات خزينة، منها ما سيتم إعادة تمويله من خلال المصارف التجارية لحد 7 ترليون دينار عراقي، في نافذة الخصم لدي البنك المركزي العراقي، وإصدار سندات وطنية للجمهور العام بمبلغ 5 ترليون دينار عراقي، وتخفيض الودائع الحكومية في القطاع المصرفي بمبلغ 4 ترليون. وستتم إعادة النظر في مبلغ التمويل النقدي غير المباشر للبنك المركزي، في مناسبة المراجعة الأولى في ضوء الجرد الذي قامت به الحكومة للحيازات النقدية لدى الحسابات المصرفية التي سيتم استكمالها بحلول نهاية شباط 2016 (27). وسيتم تغطية التمويل الخارجي من خلال الإصدار المخطط له من اليوروبوند (2 مليار دولار)، وقرض من البنك الإسلامي للتنمية (500 مليون دولار)، وقروض المشاريع من

البنك الدولي (50 مليون دولار)، والوكالة اليابانية للتعاون الدولي JICA (502 مليون دولار)، وإيطاليا (40 مليون دولار). ولن تلجأ الحكومة لمراكمة المتأخرات كطريقة لتمويل العجز، وتلتزم بسقف الصفر للمتأخرات الخارجية (أهداف مستمرة ، الجدول 1)، وإجراء عمليات الجرد الدورية للمتأخرات المحلية، لضمان عدم تراكم متأخرات جديدة، والقيام بسدادها حال الانتهاء من تدقيقها بالشكل اللازم، كما سيتم فعله لمخزون المتأخرات المتراكمة (الفقرة 2، النقطة الثانية).

ج)إصلاحات إدارة المالية العامة

27) من أجل تعزيز الإنضباط المالي، ستقوم الحكومة بتنفيذ الإجراءات التالية:

- سيقوم وزير المالية بالموافقة على مسودة جديدة لقانون الإدارة المالية وفقا لملاحظات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول المسودة الأخيرة المقدمة الى مجلس الشورى. (القاعدة المعيارية الهيكلية للمراجعة الثانية، الجدول 2).

- إجراء مسح وتدقيق ودفع المتأخرات المحلية؛ ستقوم وزارة التخطيط كخطوة أولى، باستكمال بحلول نهاية شباط 2016إجراء مسح للمتأخرات المحلية حول الإنفاق الرأسمالي المتراكمة من قبل كافة الوزارات كما في نهاية أيلول 2015 (القاعدة المعيارية الهيكلية ، الجدول 2)؛ وستستكمل وزارة المالية بنهاية شباط أيضا إجراء مسح حول متأخرات الإنفاق الجاري الذي راكمته الوزارات نفسها كما في نهاية أيلول، ؛ بالإضافة إلى إتمام مسوحات مشابهة كما في نهاية كانون الأول 2015 بنهاية آذار 2016، وكما في نهاية آذار بنهاية أيار. وعلى أساس هذه المسوحات، سوف تعد الحكومة خطة للسداد المنظم لهذه المتأخرات؛ التي ستشمل عملية تدقيق مستقل لهذه المتأخرات وجدول تسديد وفقا المالية للحكومة. كما في نهاية نيسان 2015، حددت الحكومة متأخرات محلية بقيمة 7.3 تريليون دينار عراقي، من ضمنها 5 تريليون دينار تراكمت في 2015 (الفقرة 13)، وسيقوم ديوان المحاسبة المالية بتدقيق هذه المتأخرات للتأكد من صحتها بنهاية شباط 2015. وحتى الآن قامت الحكومة بشمل مبلغ 2.4 ترليون دينار عراقي لتسديد المتأخرات المحلية في الموازنة المعدلة لعام 2016 (الفقرة 25).

- اتخاذ خطوات للنقل الى حساب الخزانة الواحد ((Treasury single Account (TSA)؛ وستقوم وزارة المالية والبنك المركزي العراقي كخطوة أولى بنهاية شباط 2016 بإعداد قائمة بكافة أرصدة الحسابات المصرفية الخاضعة لرقابة وزارة المالية وكافة وحدات الإنفاق ووحدات الإنفاق الفرعية للحكومة الفدرالية لدى البنك المركزي، والمصارف التجارية والمصارف المملوكة للدولة؛ وينبغي أن تشمل التفاصيل الأرصدة كما في نهاية ديسمبر/كانون أول 2015، ورقم الحساب، والإسم، والموقع، والغرض، والسلطة، والأطراف الموقعة (القاعدة المعيارية الهيكلية ، الجدول 2).

- تصميم وتنفيذ، بمساعدة تقنية من صندوق النقد الدولي، نظام لمراقبة الإلتزام لتنفيذ الموازنة يستند الى خطة مالية شاملة لتنفيذ الموازنة.

- تصميم نظام متكامل لمعلومات الإدارة المالية (IFMIS) وتنفيذه بمساعدة من البنك الدولي. وكخطوة أولى، تبني خارطة طريق مع نهاية شهر نيسان\ابريل 2016 تُفصّل متطلباته الوظيفية الأساسية بما فيها دليل الحسابات وتتبّع النفقات على مدى عدّة سنوات وترحيل الموارد من سنة لأخرى وإدارة السُلف وترتيبات إدارة النقد.
- القيام بإصلاح إدارة الاستثمار العام (PIM) بمساعدة من البنك الدولي. وقد أصدر رئيس الوزراء قراراً في 18 تشرين الأول\أكتوبر 2015 صادق بموجبه على إطار عملية إدارة الاستثمار العام بناء على توصيات البنك الدولي. ويشمل هذا الإطار اختيار الاستثمار والتنفيذ والتقييم اللاحق. وستقوم وزارة التخطيط الفدرالية، مع نهاية شهر نيسان/أبريل 2016، بإنشاء وحدة مركزية لإدارة الاستثمار العام لفرز المشاريع بناء على دراسات الجدوى الخاصة بها ولإنشاء وإدارة البنك المتكامل للمشاريع (IBP) ليتم تشغيله كنظام فرعي من نظام إدارة تنمية العراق (IDMS) الحالي.
- تطبيق الإجراءات الموجودة لكشف الذمّة المالية لكبار المسؤولين من أجل تحسين الحوكمة وتعزيز جهود مكافحة الفساد؛ تستمر هيئة النزاهة بنشر أسماء من لا يقدم كشف الذمّة السنوي.

ح)الرقابة المصرفية

28) بلغ عدد المصارف العاملة في العراق حتى 30 حزيران\يونيو 2015 ستّة وخمسون مصرفا بما فيها سبعة مصارف حكومية منها واحد إسلامي، واثنان وثلاثون مصرفا خاصا تشمل ستة مصارف اسلامية وسبعة عشر فرعا أجنبيا منها خمسة اسلامية. وتهيمن المصارف الحكومية على القطاع المالي وتشكّل الجزء الأكبر من الأصول والائتمانات. اذ أن حوالي 89 بالمئة من أصول النظام المصرفي مُجمّعة لدى ثلاثة من هذه المصارف الحكومية، وهي مصرف الرافدين ومصرف الرشيد والمصرف العراقي للتجارة. وإن الموقف المالي لمصرفي الرافدين والرشيدضعيف بعد سنوات من العمليات شبه المالية.

وكخطوة أولى لإعادة هيكلة هذين المصرفين، ستقوم وزارة المالية، بحلول نهاية شهر شباطافبراير 2016، بالتعاقد مع مدققين دوليين لتدقيق البيانات المالية الأخيرة لمصرف الرشيد ومصرف الرافدين وفقا للمعايير الدولية (القاعدة المعيارية الهيكلية ، الجدول رقم 2)، وذلك بالتعاون مع اللجنة التنفيذية لإعادة الهيكلة الخاصة بهذين المصرفين والبنك الدولي.

29) سيستمر البنك المركزي العراقي في تنفيذ اجراءات الإصلاح لتعزيز استقرار القطاع المصرفي في العراق، والتي تتضمن ما يلي:

- البدأ باستخدام نظام رقم الحساب المصرفي الدولي (IBAN) في العراق.
- رفع متطلب رأس مال المصارف إلى 250 مليار دينار عراقي (214 مليون دولار)، وقد قامت كل المصارف الخاصة برفع رأس مالها إلى هذا المستوى ما عدا مصرف واحد.
- التعاقد مع جهة استشارية لمساعدة البنك المركزي العراقي في تصنيف المصارف. وقد تم تصنيف سبعة عشر مصرفا: حصلت ثلاثة مصارف على تصنيف "مُرض"، وحصلت ثمانية مصارف على تصنيف "مقبول"، وحصلت ستة مصارف على تصنيف "ضعيف".

- التعاقد مع جهة استشارية لمساعدة البنك المركزي العراقي في رفع الإجراءات الإحترازية الخاصة بالسيولة ونسبة كفاية رأس المال.
- العمل على مراجعة وتقييم الإجراءات الإحترازية المطبّقة لدى البنك المركزي العراقي بمساعدة مركز المساعدة الفنية الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط ((METAC التابع لصندوق النقد الدولي.
- إعداد نظام لتأمين الودائع ينص على إنشاء مؤسسة عامة تُرخّص من قبل البنك المركزي العراقي، حيث تتاح للمصارف فرصة المساهمة في رأس مال هذه المؤسسة.
- التعاقد مع شركة خاصة لتزويد البنك المركزي العراقي بنظام سجل ائتماني لتبادل المعلومات بين المصارف حول المقترضيين الحاليين لديهم والمقترضين المحتملين.
- إصدار قانون مصرفي للمؤسسات المالية التي تقدم الخدمات الإسلامية.
- فرض عقوبات مالية وإدارية على المصارف والمؤسسات المالية غير البنكية لعدمالالتزام بالقوانين والأنظمة النافذة.

متابعة البرنامج

30) سيكون هناك مراجعات فصلية للبرنامج وسيضع أهداف كمية بخصوص الميزان الأولي غير النفطي ورصيد صافي الأصول المحلية للبنك المركزي العراقي واحتياطيات النقد الأجنبي الرسمية والإنفاق الاجتماعي وعدم وجود متأخرات خارجية جديدة بدءا من شهر كانون الأول/ديسيمبر 2015. وستحدد كل مراجعة للبرنامج عددا من القواعد المعيارية الهيكلية في المجالات الضرورية لنجاح البرنامج (الجدول رقم 2 يحتوي على القائمة للمراجعة الأولى). ويجب الانتهاء من المراجعة الأولى بحلول نهاية أيار/مايو 2016. وتنوي الحكومة أن تقدّم أداءا جيدا بموجب هذا البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق للإنتقال الى إتفاق مالي محتمل مع صندوق النقد الدولي في أسرع وقت ممكن.

جدول 1– العراق: الأهداف الكمية في إطار البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق، 2015–2016 [1/]

(مليار دينار عراقي؛ ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	الأهداف				
	ديسمبر 2015	مارس 2016	يونيو 2016	سبتمبر 2016	ديسمبر 2016
رصيد إجمالي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي (الحد الأدنى؛ الرصيد في نهاية الفترة، بملايين الدولارات الأمريكية)	51,100	43,064	38,945	37,849	42,517
صافي الأصول المحلية لدى البنك المركزي العراقي /2 (الحد الأقصى؛ الرصيد في نهاية الفترة)	12,956	22,029	27,186	28,912	23,677
التدفق التراكمي من بداية السنة التقويمية					
الرصيد الأولي غير النفطي للحكومة المركزية (حد أدنى)/3	(68,801)	(20,949)	(39,365)	(58,621)	(76,705)
الإنفاق الاجتماعي (حد أدنى) /3 /4	17,456	4,355	8,710	13,829	18,949
المتأخرات الخارجية الجديدة على الدين القائم/المعادة جدولته والقروض الجديدة (بملايين الدولارات الأمريكية؛ حد أقصى) /5	0	0	0	0	0

/1 تنص مذكرة التفاهم الفنية على تعاريف دقيقة لكل الأهداف الكمية.

/2 باستثناء صافي البنود الأخرى

/3 أهداف نهاية مارس ونهاية يونيو ونهاية سبتمبر ونهاية ديسمبر هي قيم تراكمية من 1 يناير.

/4 الأهداف ربع السنوية تفترض إنفاق 90% على الأقل من مخصصات الموازنة للصحة والتعليم والتحويلات لدعم شبكة الأمان الاجتماعي والنازحين داخليا واللاجئين (راجع جدول 3).

/5 يتعين متابعتها على اساس مستمر. هدف ديسمبر 2015 هو قيمة تراكمية من 10 نوفمبر 2015.

جدول 2– العراق: الإجراء المسبق والمعايير الهيكلية، 2016

التدابير	المراجعة المقررة التي سيكتمل تنفيذ التدابير بحلول موعدها	المبرر الاقتصادي الكلي	الحالة
الإجراء المسبق للحصول على موافقة الإدارة العليا			
موافقة مجلس الوزراء على تعديلات مشروع الموازنة لعام 2016 وإحالتها إلى البرلمان بحيث تصبح متماشية مع الاطار الاقتصادي الكلي الذي تم الاتفاق عليه بموجب البرنامج الذي يتابعه خبراء الصندوق		الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي	تم استيفاؤه
المعيار الهيكلي			
استكمال وزارة التخطيط المسح الذي تجريه بشأن متأخرات الإنفاق الاستثماري المحلية والتي كانت متراكمة لدى جميع وزارات الحكومة الاتحادية في نهاية سبتمبر 2015. وينبغي أن تتضمن التفاصيل مبلغ المتأخرات، وهوية الدائن، والفاتورة، وتحديد السلع والخدمات المقدمة، وخط الائتمان في الموازنة الذي يجيز مثل هذا الإنفاق.	المراجعة الأولى	تعزيز إدارة النقدية	
قيام وزارة المالية والبنك المركزي العراقي بإعداد قائمة بجميع الحسابات المصرفية التي تخضع لمراقبة وزارة المالية وكل وحدات الإنفاق ووحدات الإنفاق الفرعية في الحكومة الاتحادية، لدى البنك المركزي العراقي، والمصارف المملوكة للدولة والمصارف التجارية. وينبغي أن تتضمن التفاصيل الأرصدة حتى نهاية ديسمبر 2015، ورقم الحساب، واللقب، والموقع، والغرض، والجهة المسؤولة، والمفوضين بالتوقيع.	المراجعة الأولى	تعزيز إدارة النقدية	
تعيين مدقق دولي أو أكثر لتدقيق آخر الكشوف المالية لمصرف الرشيد ومصرف الرافدين وفقا للمعايير الدولية.	المراجعة الأولى	تعزيز استقرار القطاع المالي	
اعتماد وزير المالية مشروع قانون الإدارة المالية تماشيا مع التعليقات التي أبداها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي حول مشروع القانون الأخير الذي رُفع إلى مجلس الشورى .	المراجعة الثانية	تعزيز إدارة المالية العامة	

المصدر : السلطات العراقية.

جدول 3- العراق: الإنفاق الاجتماعي

(مليار دينار عراقي؛ تراكميا من بداية السنة)

		الأهداف			
	ديسمبر 2015	مارس 2016	يونيو 2016	سبتمبر 2016	ديسمبر 2016
إجمالي الإنفاق الاجتماعي	17,456	4,355	8,710	13,829	18,949
شبكة الأمان الاجتماعي	1,215	496	991	1,487	1,982
نظام التوزيع العام (دعم المواد الغذائية)	2,250	556	1,112	1,667	2,223
دعم القمح والارز	1,604	396	792	1,188	1,585
المساعدة والدعم للاجئين العراقيين	192	0	0	95	189
المساعدة والدعم للنازحين داخليا	900	0	0	445	889
دعم المزارعين	457	0	0	226	452
وزارة الصحة ووزارة البيئة – الاجور	2,546	668	1,335	2,003	2,671
وزارة التعليم العالي – الاجور	2,035	564	1,128	1,691	2,255
وزارة التربية – الاجور	6,258	1,676	3,352	5,027	6,703

جدول 4- العراق: حسابات المالية العامة للحكومة المركزيـة، 2016

(تريليون دينار عراقي؛ ما لم يُذكر خلاف ذلك. تراكميا من بداية السنة المالية)

	2016			
	مارس	يونيو	سبتمبر	ديسمبر
الإيرادات والمنح	15.5	34.5	56.2	81.7
الإيرادات	15.5	34.5	56.2	81.7
نفطية	13.7	30.1	49.7	72.8
غير نفطية	1.8	4.3	6.5	8.8
المنح	0.0	0.0	0.0	0.0
النفقات	27.4	52.7	78.5	103.1
النفقات الجارية	20.3	39.7	59.0	77.4
الرواتب ومعاشات التقاعد	13.4	26.1	38.8	50.9
الرواتب	10.3	20.1	29.8	39.1
معاشات التقاعد	3.1	6.0	9.0	11.8
السلع والخدمات	2.1	4.1	6.2	8.1
التحويلات	4.1	8.0	11.9	15.6
شبكة الأمان الاجتماعي (بما في ذلك نظام التوزيع العام)	2.0	3.9	5.8	7.6
التحويلات إلى المؤسسات المملوكة للدولة/1	0.6	1.2	1.8	2.4
تحويلات أخرى	1.5	2.9	4.2	5.6
مدفوعات الفوائد	0.8	1.5	2.2	2.9
تعويضات الحرب/2	0.0	0.0	0.0	0.0
نفقات الاستثمار	7.0	13.0	19.5	25.7
نفقات الاستثمار غير النفطي	3.2	5.5	8.2	11.0
نفقات الاستثمار النفطي	3.9	7.5	11.2	14.7
الرصيد (بما في ذلك المنح)	11.9-	18.3-	22.3-	21.4-
الرصيد (باستثناء المنح)	11.9-	18.3-	22.3-	21.4-
التمويل	11.9	18.3	22.3	21.4
التمويل الخارجي	0.5-	1.1-	0.5-	1.8
الأصول المقتناة بالخارج				
تمويل المشاريع	0.0	0.0	0.5	0.9
البنك الدولي (دعم الموازنة، وغيره)	0.0	0.0	0.0	0.0
البنوك الوطنية الإقليمية والأجنبية	0.0	0.0	0.6	0.6
ضمانات القروض من هيئات ائتمان التصدير	0.0	0.0	0.0	0.0
سندات اليوروبوند	0.0	0.0	0.0	2.4
استهلاك الديون	0.5-	1.1-	1.6-	2.1-
المتأخرات	0.0	0.0	0.0	0.0
التمويل المحلي	12.4	19.3	22.8	19.7
مخصص حقوق السحب الخاصة	0.0	0.0	0.0	0.0
صندوق النقد الدولي (أداة التمويل السريع)	0.0	0.0	0.0	0.0
القروض من المصارف التجارية	0.0	2.4	2.4	6.4
أذون وسندات الخزانة	12.7	18.8	22.7	17.1
منها مشتريات البنك المركزي العراقي	3.8	4.6	6.2	7.0
المتأخرات	0.0	1.2-	1.2-	2.4-
استهلاك الديون	0.4-	0.7-	1.1-	1.4-
الفجوة التمويلية:	0.0	0.0	0.0	0.0
بنود للتذكرة:				
النفقات المرتبطة بالأمن (المعدات والرواتب العسكرية والشُرطية)	4.7	9.2	13.6	17.9
رصيد المالية العامة الأولي	22.8	43.7	65.1	85.5
رصيد المالية العامة الأولي غير النفطي	20.9-	39.4-	58.6-	76.7-

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ تشمل التحويلات الخارجة عن الميزانية للمؤسسات المملوكة للدولة المموَّلة من مصرف الرافدين.

2/ 5% من صادرات النفط وفقا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 1483 لتمويل تعويضات الحرب المستحقة لدولة الكويت حتى 2016.

جدول 5 – العراق: ميزان المدفوعات، 2016
(مليار دولار؛ ما لم يُذكر خلاف ذلك. تراكميا من بداية السنة المالية)

	2016			
	مارس	يونيو	سبتمبر	ديسمبر
ميزان التجارة	-3.9	-4.3	-2.4	2.8
(% من إجمالي الناتج المحلي)				
الصادرات	11.0	24.4	40.4	59.4
النفط الخام/1	11.0	24.3	40.2	59.1
صادرات أخرى	0.1	0.1	0.2	0.3
واردات	-15.0	-28.7	-42.8	-56.6
واردات القطاع الخاص	-8.7	-16.7	-24.9	-32.9
واردات الحكومة	-6.3	-12.0	-17.9	-23.7
الخدمات، صاف	-3.2	-6.2	-9.2	-12.2
المقبوضات	1.1	2.0	3.0	4.0
المدفوعات	-4.3	-8.2	-12.2	-16.1
الدخل، صاف	-0.1	-0.2	-0.3	-0.4
التحويلات، صاف	0.0	0.0	0.0	0.0
خاصة، صاف	0.0	0.0	0.0	0.0
رسمية، صاف	0.0	0.0	0.0	0.0
الحساب الجاري	-7.2	-10.6	-11.9	-9.8
(% من إجمالي الناتج المحلي)				
الحساب الرأسمالي	0.0	0.0	0.0	0.0
الحساب المالي	-0.7	-1.5	-1.8	-1.3
الاستثمار المباشر واستثمارات الحافظة (صاف)/2	0.5	1.0	1.5	2.0
أخرى رأسمالية، صاف	-1.2	-2.5	-3.3	-3.3
رسمية، صاف	-0.4	-0.9	-0.9	-0.1
الأصول	0.0	0.0	0.0	0.0
الخصوم	-0.4	-0.9	-0.9	-0.1
المبالغ المنصرفة/3	0.0	0.0	0.4	0.8
استهلاك الديون	-0.4	-0.9	-1.3	-0.9
خاصة، صاف	-0.8	-1.6	-2.4	-3.2
السهو والخطأ	0.0	0.0	0.0	0.0
الرصيد الكلي	-8.0	-12.1	-13.7	-11.0
(% من إجمالي الناتج المحلي)				
التمويل	8.0	12.1	13.7	11.0
صندوق تنمية العراق (زيادة -)/4	0.0	0.0	0.0	0.0
إجمالي الاحتياطيات الدولية (زيادة -)	8.0	12.2	13.3	8.6
انتمان من الصندوق (صاف)	-0.1	-0.1	-0.1	-0.1
البنك الدولي	0.0	0.0	0.0	0.0
سندات اليوروبوند	0.0	0.0	0.0	2.0
البنك الإسلامي للتنمية	0.0	0.0	0.5	0.5
بنك قطر الوطني	0.0	0.0	0.0	0.0
القروض المورقة بضمان الإيرادات النفطية في المستقبل	0.0	0.0	0.0	0.0
التغير في المتأخرات (سالب = ناقص)	0.0	0.0	0.0	0.0
الفجوة التمويلية	0.0	0.0	0.0	0.0
بنود للتذكرة:				
إجمالي الاحتياطيات الدولية (نهاية الفترة)/5	43.1	38.9	37.8	42.5

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.
1/ يعكس صادرات حكومة إقليم كردستان من خلال شركة تسويق النفط العراقية (سومو).
2/ تستبعد عمليات الطرح المزمعة لسندات اليوروبوند في 2016 والتي تقيد تحت الفجوة التمويلية.
3/ تستبعد المبالغ المنصرفة المحتملة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في عامي 2015 و2016، والتي تقيد تحت الفجوة التمويلية.
4/ يعكس تحويل أرصدة صندوق تنمية العراق من بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك إلى البنك المركزي العراقي في مايو 2014.
5/ بدءا من 2014 يشتمل على الأرصدة الدولارية من إيرادات النفط.

جدول 6 – العراق: المسح النقدي، 2016

(تريليون دينار عراقي؛ ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	2016			
	مارس	يونيو	سبتمبر	ديسمبر
صافي الأصول الأجنبية	80,982	79,085	77,820	75,291
منها: لدى البنك المركزي العراقي	48,970	44,110	42,816	48,325
صافي الأصول المحلية	22,915	26,948	31,257	38,153
المطالبات المحلية	43,694	47,603	51,755	50,715
صافي المطالبات على الحكومة العامة	15,890	19,386	23,263	21,671
المطالبات على الحكومة العامة	55,545	58,042	60,918	58,326
ناقصا: الخصوم المستحقة للحكومة العامة	-39,656	-38,656	-37,656	-36,656
المطالبات على القطاعات الأخرى	27,804	28,217	28,493	29,044
بنود أخرى صافية	-20,779	-20,655	-20,499	-12,562
النقود بمفهومها الواسع	103,897	106,033	109,077	113,444
العملة خارج المصارف	42,506	43,467	44,137	44,706
الودائع القابلة للتحويل	44,875	45,734	47,469	50,245
ودائع أخرى	16,516	16,832	17,471	18,492

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

جدول 7 - العراق: الميزانية العمومية للبنك المركزي العراقي، 2016

(تريليون دينار عراقي؛ ما لم يُذكر خلاف ذلك)

	2016			
	مارس	يونيو	سبتمبر	ديسمبر
صافي الأصول الأجنبية	48,970	44,110	42,816	48,325
الأصول الأجنبية	52,368	47,508	46,215	51,723
الأصول الاحتياطية الرسمية	50,815	45,955	44,662	50,170
الذهب	4,488	4,562	4,636	4,710
أخرى	45,923	41,027	39,698	45,171
حيازات حقوق السحب الخاصة ووضع الاحتياطي في الصندوق	405	366	328	289
أصول أجنبية أخرى	1,553	1,553	1,553	1,553
الخصوم الأجنبية	-3,398	-3,398	-3,398	-3,398
صافي الأصول المحلية	17,686	22,843	24,569	19,333
الأصول المحلية	20,867	21,752	23,321	24,198
صافي المطالبات على الحكومة العامة	20,780	21,665	23,234	24,111
القروض المقدمة للحكومة المركزية	3,677	3,648	3,620	3,592
حيازات أذون الخزانة المخصومة	19,000	19,870	21,435	22,227
مطالبات أخرى	0	0	0	0
ودائع بالعملة المحلية	-717	-673	-640	-542
ودائع بالعملة الأجنبية	-1,180	-1,180	-1,180	-1,166
أدوات السياسة النقدية/1	1,162	5,434	5,591	-521
بنود أخرى صاف	-4,343	-4,343	-4,343	-4,343
الاحتياطي النقدي	66,656	66,952	67,385	67,658
العملة المتداولة	44,882	45,667	46,498	47,064
الاحتياطيات المصرفية	21,774	21,285	20,887	20,595
بنود للتذكرة				
إجمالي أصول الصرف الأجنبي (مليون دولار)/2	43,064	38,945	37,849	42,517

المصادر: السلطات العراقية؛ وتقديرات وتوقعات خبراء صندوق النقد الدولي.

1/ تمثل أساسا التسهيلات الدائمة لليلة واحدة بالدينار العراقي، وودائع المصارف التجارية بالدولار، وودائع العملة المحلية، وأذون البنك المركزي العراقي.

2/ بدءا من 2014 يعكس أرصدة صندوق تنمية العراق التي تم نقلها من بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك إلى حساب دولاري لدى البنك المركزي العراقي (أرصدة دولارية من إيرادات النفط) في مايو 2014.

الملحق الثاني–العراق: مذكرة التفاهم الفنية

1- تحدد هذه المذكرة الأهداف الإرشادية لبرنامج السلطات العراقية الاقتصادي للفترة من 10 نوفمبر 2015 إلى 31 ديسمبر 2016 في إطار البرنامج الذي يراقبه خبراء الصندوق. وتمثل هذه المؤشرات الواردة في الجدول 1 من مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية المرفقة بخطاب النوايا المؤرخ في 22 ديسمبر 2015 التفاهمات التي تم التوصل إليها بين السلطات العراقية وخبراء صندوق النقد الدولي، كما تحدد دورية إرسال البيانات إلى خبراء الصندوق لأغراض الرقابة والمواعيد النهائية لذلك.

أولا: الأهداف الكمية

2- فيما يلي الأهداف الكمية للبرنامج الاقتصادي:

(1) حد أدنى لرصيد إجمالي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي؛

(2) حد أقصى لصافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي العراقي؛

(3) حد أقصى للرصيد الأولي غير النفطي لدى الحكومة المركزية؛

(4) حد أدنى لإنفاق الحكومة المركزية في المجالات الاجتماعية؛

(5) حد أقصى مستمر لمتأخرات المدفوعات الخارجية الجديدة على أي ديون قائمة أو معادة جدولتها أو الديون الجديدة على الحكومة المركزية و/أو البنك المركزي العراقي.

ثانيا: التعاريف

3- سوف يستخدم **سعر صرف** محدد بواقع **1180** دينار عراقي للدولار الأمريكي لأغراض مراقبة البرنامج. وسوف يستخدم هذا السعر لتحويل قيمة جميع الموجودات والمطلوبات الأجنبية المقومة بالدولار الأمريكي لدى البنك المركزي العراقي إلى الدينار العراقي، حسب الاقتضاء. أما موجودات ومطلوبات البنك المركزي العراقي المقومة بحقوق السحب الخاصة والعملات الأجنبية بخلاف الدولار الأمريكي فسيتم تحويل قيمتها إلى الدولار الأمريكي بأسعار صرفها مقابل حقوق السحب الخاصة السائدة في 10 نوفمبر 2015، وفقا للمنشور على الموقع الإلكتروني لصندوق النقد الدولي. وسوف تستخدم نفس القاعدة لتحويل المعلمات ذات الصلة بالدين الخارجي.

4- ولأغراض مراقبة البرنامج، تُعَرَّف **الحكومة المركزية** بأنها تشمل الإدارة المركزية، وحكومة إقليم كردستان، وكذلك الهيئات المدرجة في القسم 6 (المجالس المحلية، وشبكة الإعلام العراقي، واللجنة الأولمبية الوطنية العراقية، وبيت الحكمة، وأمانة بغداد، والبلديات، وكذلك المديرية العامة للمجاري والمديرية العامة للماء).

5- يُعَرَّف **إجمالي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي** بأنه استحقاقات البنك المركزي على غير المقيمين التي تخضع لسيطرة البنك المركزي، والمقومة بعملات أجنبية قابلة للتحويل، والمتاحة فورا للبنك المركزي بدون شرط لتلبية احتياجات ميزان المدفوعات أو للتدخل في أسواق الصرف الأجنبي، والتي لا يجنبها البنك المركزي لسداد مدفوعات محددة. ويشمل حيازات البنك المركزي العراقي من الذهب النقدي، وحقوق السحب الخاصة، ووضع احتياطي العراق لدى صندوق النقد الدولي، والمبالغ النقدية بعملات أجنبية، وحيازات غير المقيمين من سندات الملكية وسندات الدين، والودائع بالعملة الأجنبية في الخارج، بما في ذلك حساب الحكومة بالعملة الأجنبية (حساب 600/300). وتُستبعد من الموجودات الاحتياطية أي موجودات مرهونة أو مضمونة أو ملتزم بها على أي نحو آخر؛ والاستحقاقات على المقيمين؛ والمعادن النفيسة بخلاف الذهب النقدي؛ والموجودات بعملات غير قابلة للتحويل؛ والموجودات غير السائلة، والاستحقاقات بالنقد الأجنبي الناشئة عن مشتقات بعملات أجنبية مقابل العملة المحلية (مثل العقود المستقبلية والآجلة والمبادلات وعقود الخيار).. ولأغراض مراقبة البرنامج سوف يقيم رصيد الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي بأسعار الصرف المقررة في البرنامج (الفقرة 3).

6- ويشمل **صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي العراقي** (1) صافي الاستحقاقات على الحكومة العامة، ويتألف من إجمالي الاستحقاقات على الحكومة العامة ناقصا ودائع الحكومة العامة بالعملة المحلية والعملات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي؛ و(2) إجمالي الاستحقاقات على شركات الإيداع الأخرى؛ و(3) أدوات السياسة النقدية وتشمل الودائع لأجل المقومة بالدينار وبالعملات الأجنبية وحوالات البنك المركزي العراقي لدى شركات الإيداع الأخرى؛ و(4) صافي الاستحقاقات على الشركات العامة غير المالية؛ و(5) الاستحقاقات على القطاع الخاص. ولأغراض هذا البرنامج (SMP)، يُستبعد من صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي العراقي البنود الأخرى الصافية، وتتألف من صافي قيمة الموجودات غير المالية والحساب الرأسمالي وحساب الاحتياطيات، وبنود تعديل حساب صندوق النقد الدولي (الفروق بين السجل الوطني وسجل صندوق النقد الدولي)، والاعتمادات.

7- ويُعرَّف **الرصيد الأولي غير النفطي لدى الحكومة المركزية بأنه الفرق بين الإيرادات غير النفطية والنفقات الأولية غير النفطية.** وتُعرَّف **الإيرادات غير النفطية** بأنها إجمالي الإيرادات والمنح عدا المقبوضات المرتبطة بالنفط (صادرات النفط الخام والمواد المكررة والتحويلات من المؤسسات المملوكة للدولة المرتبطة بالنفط). وتُعرَّف **النفقات الأولية غير النفطية** بأنها مجموع النفقات، شاملة الانفاق خارج الموازنة المصرح به من خلال المراسيم الحكومية، وباستثناء (1) مدفوعات الفائدة على الدين المحلي والخارجي، و(2) الإنفاق المرتبط بالنفط (بما في ذلك تعويضات الحرب).

8- ويُعرَّف **الإنفاق الاجتماعي** بأنه مجموع الإنفاق على شبكة الحماية الاجتماعية، ونظام التوزيع العام **(PDS)**، ودعم القمح والأرز، والدعم للاجئين العراقيين ونازحي الداخل، ودعم المزارعين، ورواتب موظفي وزارات الصحة والبيئة والتربية والتعليم والتعليم العالي. الأهداف السنوية ستحدد ب 90 بالمئة من النفقات في الموازنة. سيتم قياس الانفاق في الوقت الذي تحول وزارة المالية المبالغ إلى وحدات الانفاق.

9- ويطبق حد أقصى مستمر لعدم حدوث تراكمات جديدة **لمتأخرات مدفوعات الدين الخارجي** على الدين المعاد جدولته والدين الخارجي الجديد المتعاقد عليه أو المضمون من جانب الحكومة المركزية و/أو البنك المركزي العراقي. وتتألف متأخرات المدفوعات الخارجية من التزامات خدمة الدين الخارجي (الأصل والفائدة) التي يحل موعد استحقاقها بعد 10 نوفمبر 2015 ولم تُسدد خلال فترة السماح. ويعرض الجدول 1 الحدود القصوى لمتأخرات المدفوعات الخارجية المقررة لأغراض البرنامج الذي يراقبه خبراء الصندوق.

10- ووفقا لما ورد في قرار المجلس التنفيذي 15688-107/14، الفقرة 8، المتبنى في 5 ديسمبر 2014، فإن المقصود بمصطلح "**الدين**" هو أنه التزام جار (أي ليس احتماليا)، نشأ بموجب اتفاق تعاقدي ينطوي على تقديم قيمة في شكل موجودات (بما في ذلك العملة) أو خدمات، ويقضي بقيام الطرف الملتزم بسداد دفعة أو أكثر في شكل موجودات (بما في ذلك العملة) أو خدمات في نقطة (نقاط) زمنية ما مستقبلا؛ وسوف تسدد هذه المدفوعات أصل و/أو فوائد المطلوبات المترتبة على الاتفاق بموجب العقد. ويمكن أن تأخذ الديون عدة أشكال تشمل الرئيسية منها:

- *القروض*، أي السُلف النقدية التي يمنحها المُقرِض للطرف الملتزم على أساس تعهد من جانب الملتزم بسداد الأموال مستقبلا (وتشمل الودائع، والسندات، وسندات الدين غير المضمونة، والقروض التجارية، وائتمانات المشترين)، والتبادل المؤقت للموجودات التي تعادل القروض المغطاة بضمان كامل، والتي تقضي بسداد الطرف الملتزم للأموال، ويدفع فائدة عادة، بإعادة شراء الضمان من المشترى مستقبلا (مثل اتفاقات إعادة الشراء وترتيبات المبادلة الرسمية)؛

- *ائتمانات الموردين*، أي العقود التي يسمح المورد بموجبها للطرف الملتزم بتأجيل سداد المدفوعات حتى انقضاء فترة ما بعد تاريخ تسليم السلع أو تقديم الخدمات؛

- *عقود التأجير*، أي الترتيبات التي يجري بموجبها تقديم ممتلكات يحق للمستأجر استخدامها لفترة (فترات) زمنية محددة تكون عادة أقصر من مجموع العمر التشغيلي المتوقع للممتلكات، بينما يحتفظ المؤجِّر بحق ملكيتها. ولأغراض المبادئ التوجيهية، فإن الدين هو القيمة الحالية (عند بدء التأجير) لكل مدفوعات التأجير المتوقع سدادها أثناء فترة الاتفاق، باستثناء المدفوعات التي تغطي عمليات تشغيل الممتلكات أو إصلاحها أو صيانتها.

- وتدرج ضمن الديون *المتأخرات والغرامات والأضرار الصادر بشأنها* حكم *قضائي* والناشئة عن عدم السداد بموجب التزام تعاقدي ضمن فترة السماح المتعاقد عليها . وفي ظل هذا التعريف، لا ينشأ دين عن عدم أداء مدفوعات بموجب التزام لا يعتبر دينا (مثل الدفع عند التسليم).

11- ولأغراض مراقبة البرنامج، يُعرَّف الدين الخارجي على أساس إقامة مقدم الائتمان.

ثالثا: معامِلات التعديل

12- ***يُعدَّل الحد الأدنى للرصيد الأولي غير النفطي لدى الحكومة المركزية بتاريخ كانون الأول 2015 بالتخفيض/الزيادة*** إذا كانت المتأخرات المحلية المتكبدة في 2015 تفوق/تقل عن 5 تريليون دينار عراقي من المتأخرات المحلية المحددة في نهاية نيسان/أبريل 2015. يكون حجم معامل التعديل يساوي الفرق بين قيمة المتأخرات المحلية و 5 تريليون دينار.

13- ***يُعدَّل الحد الأقصى*** **لرصيد صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي العراقي بالزيادة** إذا كان التمويل الأجنبي أقل مما هو مقرر في البرنامج ليكون في حدود 1.4 تريليون دينار عراقي في كانون أول 2015، صفر مليار في آذار وحزيران 2016، 1.1 تريليون دينار عراقي في أيلول 2016، و 3.9 تريليون في كانون أول 2016. **سيكون حجم التعديل يساوي الفرق بين التمويل الخارجي الملاحظ والمدرج في البرنامج بسقوف تساوي المبالغ المذكورة في الجمل السابقة.**

14- **يعدل الحد الأقصى (السقف) على رصيد صافي الموجودات المحلية لدى البنك المركزي بالتخفيض في حال كان التمويل الخارجي أعلى مما أدرج في البرنامج. سيكون حجم التعديل يساوي الفرق بين التمويل الخارجي الملاحظ والمدرج في البرنامج.**

15- ***يُعدَّل الحد الأدنى*** **لإجمالي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي بالتخفيض** إذا كان التمويل الأجنبي أقل مما هو مقرر في البرنامج ليكون في حدود 1.2 مليار دولار أمريكي في كانون أول 2015، صفرا في اذار وحزيران 2016، و0.9 مليار دولار أمريكي في أيلول و3.3 مليار دولار أمريكي في كانون أول 2016.

16- ***يُعدَّل الحد الأدنى*** **لإجمالي الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي العراقي بالزيادة** إذا كان التمويل الأجنبي أعلى مما هو مقرر في البرنامج. **سيكون حجم التعديل يساوي الفرق بين التمويل الخارجي الملاحظ والمدرج في البرنامج.**

رابعا: توفير المعلومات لخبراء الصندوق

ألف – البيانات

17- لمراقبة التطورات في إطار البرنامج الذي يراقبه خبراء الصندوق، توافق السلطات على تزويد الصندوق بالمعلومات المبينة أدناه بعد الحصول على الموافقة على البرنامج. وينطوي تصميم برنامج التصحيح الاقتصادي الذي وضعته السلطات العراقية على أهداف كمية على أساس ربع سنوي وينبغي تقديم النتيجة الفعلية في غضون ستة أسابيع من نهاية ربع السنة. غير أنه تيسيرا للمراقبة المنتظمة، ينبغي تقديم كثير من المؤشرات بمعدلات تواتر أعلى، حسبما ترد الإشارة إليه أدناه:

أهم المؤشرات المالية

- **المجملات النقدية والمالية الأولية** على أساس أسبوعي كما في "المؤشرات المالية الرئيسية" وتشمل بيانات سعر الصرف (اليومية)، والعملة المتداولة، والودائع القابلة للتحويل والودائع الأخرى لدى المصارف التجارية، والأرصدة في الحسابات الحكومية لدى البنك المركزي العراقي، وأسعار الفائدة على القروض والودائع لدى المصارف التجارية، وحيازات الأوراق المالية الحكومية، والائتمان القائم للقطاعين العام والخاص. وينبغي إبلاغ البيانات، ما عدا بيانات أسعار الصرف، خلال مدة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع من نهاية الفترة المرجعية.

القطاع الحقيقي

- **الناتج المحلي الإجمالي النفطي، ومؤشرات النشاط النفطي بشأن إنتاج واستخدام النفط الخام والغاز، وإنتاج وبيع المنتجات النفطية المكررة (للتصدير والاستخدام المحلي)**، بما في ذلك المواد المتبقية الثقيلة (شهريا). وينبغي إبلاغ هذه البيانات خلال مدة لا تتجاوز ستة أسابيع من نهاية ربع السنة المرجعي.

- **الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، ومؤشرات النشاط الاقتصادي الحقيقي غير النفطي** (ربع سنوية)، بما في ذلك إنتاج الأسمنت والأسمدة والكهرباء، وينبغي إبلاغها خلال مدة لا تتجاوز ستة أسابيع من نهاية ربع السنة المرجعي.

- **مجموع الناتج المحلي الإجمالي**، وينبغي إبلاغها خلال مدة لا تتجاوز ستة أسابيع من نهاية ربع السنة المرجعي.

- **الرقم القياسي لأسعار المستهلك،** شاملا الأرقام القياسية للمدن الرئيسية (شهريا). وينبغي إبلاغ هذه البيانات خلال مدة لا تتجاوز شهرا من نهاية الشهر ذي الصلة.

القطاع النقدي والمالي

- **إجمالي احتياطيات النقد الأجنبي لدى البنك المركزي العراقي** (أسبوعيا) **وأرصدة حساب الحكومة بالعملة الأجنبية (حساب 600/300).** وينبغي إبلاغ هذا البيانات خلال مدة لا تتجاوز أسبوعين من نهاية الأسبوع المرجعي.

- **الميزانية العمومية الشهرية للبنك المركزي العراقي،** بفاصل زمني شهر واحد.

- **الميزانية العمومية الشهرية الموحدة لشركات الإيداع الأخرى** (المصارف التجارية)، بفاصل زمني ثمانية أسابيع.

- **موجودات ومطلوبات الحكومة المركزية (وزارة المالية والوزارات) لدى القطاع المصرفي** بفاصل زمني ثمانية أسابيع.

- **مسح شركات الإيداع (النقدي) لكل المصارف التجارية والبنك المركزي العراقي** (ربع سنوي)، بفاصل زمني ثمانية أسابيع.

- **أحدث ميزانية عمومية لمصرف العراق التجاري (TBI) بالإضافة إلى المعلومات حول خطابات الائتمان المصدرة، والمنفذة، وغير المدفوعة،** بفاصل زمني لا يتجاوز ستة أسابيع.

- **أحدث ميزانية عمومية لمصرفي الرشيد والرافدين.**

- **مؤشرات الاستقرار المالي الفصلية للنظام المصرفي، بتحديد المصارف العامة والأهلية،** بفاصل زمني ثمانية أسابيع.

قطاع المالية العامة

- **تفاصيل الإيرادات، والنفقات التشغيلية والرأسمالية، وبنود التمويل لعمليات المالية العامة والنفط الموحدة، ورصيد المالية العامة الكلي.** وينبغي أن تتضمن هذا البيانات ما يلي:

➢ *تنفيذ الموازنة العامة العراقية،* ويشمل الإيرادات التصاعدية نتيجة تأثير تدابير الإيرادات (التدابير الضريبية) التي نص عليها قانون الموازنة العامة لعام 2015 (ضرائب المبيعات على بطاقات شحن الهواتف النقالة، واستخدام الإنترنت،

ومبيعات السيارات، والضرائب على التبغ والكحول، بالإضافة إلى المقبوضات التصاعدية من دخول قانون الجمارك المعدّل لعام 2010 حيز التنفيذ)، والوفورات المتحققة عن طريق (أ) أي تخفيضات في المشروعات الاستثمارية أو تمويل الاستثمارات من خلال برامج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، و(ب) التخفيضات في نفقات التشغيل (الجارية)، مثل وضع برامج وطنية للادخار الإلزامي أو الطوعي (بما في ذلك المترتبة على التغييرات في التشريعات المنظمة لسلم أجور موظفي القطاع العام أو الخدمة المدنية)، وإلغاء/ترشيد الدعم على أسعار الكهرباء والبنزين أو غيرهما من المنتجات؛

- *التحويلات من وإلى حكومة إقليم كردستان ؛*
- *الإنفاق الاجتماعي حسب تعريفه في الفقرة 8 وإجمالي التحويلات* (بما في ذلك التحويلات لتعزيز شبكة الأمان الاجتماعي – نظام التوزيع العام – والنازحين داخليا واللاجئين).
- *عمليات وودائع المؤسسات المرتبطة بالنفط المملوكة للدولة؛*
- *المدفوعات و/أو متأخرات المدفوعات لشركات النفط الدولية؛*
- *المبالغ المنصرفة من المساعدات الخارجية والقروض بما في ذلك إصدارات سندات اليوروبوند والقروض من المصرف العراقي للتجارة؛*
- *تنفيذ خطابات الائتمان الممولة من المصرف العراقي للتجارة* أو بطرق أخرى؛
- *كل عمليات* ***حساب الحكومة بالعملة الأجنبية (حساب 600/300)*** *وحساباته الفرعية؛*
- *المبالغ المسحوبة من مخصصات العراق من حقوق السحب الخاصة الموزعة في 2009؛*
- *أنماط أخرى من المساعدة الثنائية ومتعددة الأطراف وموارد التمويل الاستثنائي* (مثل إصدار السندات المحلية، والقروض المورقة باستخدام العائدات النفطية المستقبلية، إلخ)؛
- *أرصدة جميع الحسابات الحكومية لدى البنك المركزي العراقي والمصارف التجارية* (بما في ذلك ودائع الحكومة و/أو الوزارات التنفيذية)؛
- *المبالغ المرتبطة بكل السلف خارج الموازنة والمدرجة في الموازنة؛*

- *الرصيد المتاح من الأوراق المالية الحكومية (بما في ذلك سندات الخزانة) لدى/في حيازة المصارف التجارية، والبنك المركزي العراقي، وصناديق التقاعد.* وينبغي إبلاغ هذا البيانات على أساس شهري خلال مدة لا تتجاوز ستة أسابيع من نهاية الشهر المرجعي.

ميزان المدفوعات

- **إحصاءات التجارة الخارجية** (الواردات والصادرات وإعادة التصدير) (ربع سنوية). وينبغي إبلاغ بياناتها خلال مدة لا تتجاوز ستة أسابيع من نهاية ربع السنة المرجعي.

- **مجموع الواردات من المنتجات النفطية الممولة من الموازنة** على أساس ربع سنوي بدءا من الربع الأول من عام 2015. وينبغي إبلاغ هذه البيانات خلال مدة لا تتجاوز ستة أسابيع من نهاية ربع السنة المرجعي.

- بيانات تفصيلية عن المبالغ المنصرفة من **المساعدات الخارجية** (لتمويل المشروعات والموازنة) المقدمة من الولايات المتحدة والجهات المانحة الأخرى، بما في ذلك حسب القطاع المتلقي؛ **وتسديدات الديون الخارجية وأداء مدفوعات الفائدة، ومجموع الديون المحلية والخارجية القائمة.** وينبغي إبلاغ هذه البيانات على أساس شهري خلال مدة لا تتجاوز ستة أسابيع من نهاية الشهر المرجعي.

- حجم **القروض بشروط ميسرة** المتعاقد عليها وشروطها وعنصر المنحة فيها، على أساس ربع سنوي، بفاصل زمني لا يتجاوز ستة أسابيع.

- الميزانية العمومية للمصرف العراقي للتجارة وبيانات خطابات الاعتماد الصادرة والمنفذة والقائمة، بفاصل زمني لا يتجاوز ستة أسابيع.

الدين الخارجي

- قائمة القروض الخارجية الحكومية أو المضمونة من الحكومة ذات الأجل القصير والمتوسط والطويل والتي يتم التعاقد عليها كل ربع سنة، مع بيان ما يلي بالنسبة لكل قرض: الدائن، والمقترض (الملتزم النهائي)، وقيمة القرض والعملة المستخدمة، وأجل الاستحقاق وفترة السماح، وشروط السداد، وترتيبات سعر الفائدة (شهريا).

- تفاصيل **الاتفاقيات الجديدة لإعادة جدولة الديون وتخفيف أعباء الديون مع الدائنين الثنائيين ومتعددي الأطراف والتجاريين**، بما في ذلك المبالغ الجديدة القائمة والعملة المستخدمة، وجدول المدفوعات (الأصل والفائدة)، وشروط الاتفاقية، وشروط السداد، وترتيبات سعر الفائدة (على أساس ربع سنوي).

باء – الإصلاحات الهيكلية

18- تشكل القواعد المعيارية الهيكلية عنصرا حيويا في البرنامج الذي يراقبه الخبراء. ووفقا للقواعد المعيارية المتفق عليها (راجع الجدول 2 في مذكرة السياسات الاقتصادية والمالية)، سوف تعد السلطات تقارير وترسلها إلى موظفي صندوق النقد الدولي، مشفوعة بالمستندات الملائمة، لتوثيق استكمال الإصلاحات.

جيم – معلومات أخرى

19- تُرسل أي تفاصيل أخرى حول التدابير الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية التي تتخذها الحكومة والتي يُتوقع أن يكون لها تأثير على تسلسل البرنامج (مثل التغييرات في التشريعات، أو القواعد التنظيمية، أو أي وثائق أخرى ذات صلة) إلى خبراء صندوق النقد الدولي في الوقت المناسب لأغراض التشاور أو الإحاطة.